CD/PV.275
24 July 1984
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والسبعين بعد المائتين

المعقودة في قصر الامم ، جنيف
يوم الثلاثاء ، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السفير ف. ل. اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

GE.84-64281

الحاضـــرون في الجلســـــة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيانية :	السيد ف• ل• اسرائيلبان
	السيد ب• ب• بروكوفييف
	السيد ر• م• تيمربابف
	السيد ل• أ• نوموف
	السيد ف• ي• سكوموروخبس
	السيد ح• ف• بردبنبكوف
	السيد ف• ف• برياخـبس
	السيد س• ف• ناغرادوف
	السيد أ• ب• كوتببوف
اثيوبيـــا :	السيد ف• يوهانس
الأرجنتـين:	السيد خ• كاراساليس
	السيد ر• غارسيا موريتان
	السيد ر• فيلامبروزا
اســـتراليـا :	السيد ر• باتلـــر
	السيد ر• روو
	السيدة ج• كورتني
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) :	السيد هـ• فيغنر
	السيد ف• ايلبه
	السيد م• غرتس
	السيد ف• أ• فون دم هاغن
اندونيسيا :	السيد س• سوتوواردويو
	السيد أ• م• دامانيك
	السيد ي• ويراناتا ادمادجا
ايران (جمهورية ـ الاسلامية) :	السيد ف• س• سرجاني
ايطاليـــا :	السيد م• اليسي
	السيد ج• أدورني براتشيزي
	السيد م• بافيزي
باكستـان:	السيد م• أحمد
	السيد ق• نياز
البرازيـــل:	السيد س• أ• دي سوزا أي سيلفا
	السيد س• دي كيروز دوارتـه
بلجيكـــا :	السيد ج• م• نوارفاليس

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بلغاريا:	السيد ب• قسطنطينوف
	السيد ب• بوبتشيف
	السيد ك• ستانكوف
	السيد ن• ميخايلوف
	السيد ك• براموف
بورما:	السيد يو مونغ مونغ غيي
	السيد يو هلا ميينت
	السيد يو بي تاين تين
بولندا:	السيد س• توربانسكي
	السيد ت• ستروياس
	السيد ي• شيالويتش
	السيد ي• ريخلاك
بيرو:	السيد ب• كانوك
	السيد س• كاستيللو راميريز
تشيكوسلوفاكيا:	السيد م• فيفودا
	السيد أ• تسيما
	السيد ي• ماتوشيك
الجزائر:	السيد ب• ولد - رويس
	السيد أ• طفار
الجمهورية الديمقراطية الالمانية:	السيد هـ• روزه
	السيد هـ• ثيليكه
	السيد ف• سايانز
	السيد و• كوبيكزيك
رومانيا:	السبد أ• بوبسكو
زائير:	السيد أو• غنوك
سري لانكا:	السيد ج• دهانابالا
	السيد هـ• م• ح• س• باليهاكارا
السويد:	السيد ر• أكيوس
	السيد هـ• برغلوند
	السيد ج• لوندين
	السيدة أ• بونير
	السيدة أ• م• لاو

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الصين :	السيد كيان حيادونغ
	السيدة وانغ زي يون
	السيد لبن شنع
	السيد زانغ فيدونغ
	السيد يانغ منغليانغ
	السيد سوو كايمنغ
فرنسا :	السيد ج. مونتاسييه
	السيد هـ. ريني
	السيد جسبير
كندا :	السيد ج. ب. سكينر
	السيد ر. ج. ساذرلاند
	السيد ر. فانير
	السيد ج. ك. فاشون
كوبا :	السيد س. ليتشوغا هيفيا
	السيد ب. نونيس موسكيرا
كينيا :	
مصر	السيد ي. أ. حسن
	السيد مروان بدر
	السيد ف. منيب
	السيد أ. م. عباس
المغرب :	السيد أو. هلال
المكسيك :	السيد أ. غارسيا روبليس
	السيدة س. غونزاليس أي رينيرو
	السيد ف. ماسيدو ريبا
المملكة المتحدة :	السيد ر. أ. ت. كرومارتي
	السيد ل. ج. ميدلتون
	السيد ج. ف. غوردن
	السيد د. أ. سلين
منغوليا :	السيد د. اردمبيلغ
	السيد س. أو. بولد
	السيد ت. زوريغتبعتر

الحاضرون في الجلسة (تابع)

نيجيريـــا :	السيد ج• أو • أوبو
الهنـــــد :	السيد م• دوبي
	السيد س• كانت شارما
هنغاريـــا :	السيد ف• غاجدا
	السيد ت• توث
	السيد ل• ماتيـــه
هولنـــدا :	السيد ر• ج• فان تشايك
	السيد ي• راماكر
	السيد ج• أكرمان
الولايات المتحدة الامريكية :	السيد ل• فيلدز
	السيد ب• س• كوردون
	السيد هـ• و• ديفيدسون
	السيد ر• سكوت
	السيد ج• ميسكل
	السيد ب• مورتون
	السيد أ• هورويتز
	السيد أ• ليبوفيتز
	السيد ج• وودورث
	السيد ح• ج• تيرني
	السيد ج• ي• مكاتير
	السيدة م• ونستون
اليابـــان:	السيد م• ياماي
	السيد م• كونيشي
	السيد ت• ايشيغوري
	السيد ت• كواكيتا
يوغوسلافيـــا :	السيد م• ميخايلوفيتش
الأمين العام لموءتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمـين العـام :	السيد ر• ح• جاييـــال
نائب الأمين العام لموءتمر نزع الســلاح :	السيد ف• بيراسانيغى

الرئيس (ترجمة عن الروسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٢٧٥ لمؤتمر نزع السلاح •

يبدأ المؤتمر اليوم في النظر في البند ٧ من جدول الأعمال المعنون "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها • الا أنه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي يمكن لأي عضو يرغب في اثارة أي موضوع يتعلق بأعمال المؤتمر ان يفعل ذلك •

ووفقا للجدول الزمني لاجتماعاتنا في هذا الاسبوع ، فانني اعتزم تعليق الجلسة العامة حالما تنتهي قائمة المتحدثين ، وعقد جلسة غير رسمية للمؤتمر للنظر في المسائل التالية :

(أ) تقديم مقترحات بشأن انشاء هيئات فرعية معنية ببنود جدول الأعمال ، والنظر، اذا لزم الأمر ، في اتخاذ مقررات في هذا الصدد ؛

(ب) زيادة أعضاء المؤتمر ؛

(ج) تقديم مقترحات بشأن تحسين عمل المؤتمر وتأمين فعاليته •

وانني اعتزم عقب تسوية المسائل التي سيتم النظر فيها في الجلسة غير الرسمية ، استئناف الجلسة العامة ودعوة المؤتمر الى اتخاذ قرار بشأن مشروعي الولاية الواردين في الوثيقتين CD/515 و CD/520، فضلا عن أية أمور أخرى قد تستدعي اتخاذ قرار نتيجة لعقد الجلسة غير الرسمية •

ولدي على قائمة المتكلمين اليوم ممثلو هولندا ، وبولندا ، واستراليا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •

وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا ، السفير فان شايك •

السيد فان شايك (هولندا): اسمحوا لي يا سيادة الرئيس بأن ابدأ بتهنئتكم على توليكم أعمال الرئاسة ، فقد أتيحت لي الفرصة خلال هذه الأسابيع الأخيرة لملاحظة ما تتسم به رئاستكم من مهارة وخبرة ونشاط • وسوف نحتاج الى هذه المهارة والخبرة والنشاط ، لاسيما في الأسابيع القادمة كيما تساعدنا على التغلب على الصعوبات الأساسية التي تواجهنا • كما يودّ وفدي الاعراب عن امتنانه للسفيرة ثيورين وللسفير أكيوس اللذين أدارا بجدارة فائقة دفة هذا المؤتمر في الفترة الاولى من الجزء الصيفي لدورتنا • كما أودّ الاعراب عن امتناني لجميع الزملاء الذين رحبوا بي بكلمات رقيقة ، والذين أبدوا أيضا خارج الجلسات ، استعدادهم لتقديم الدعم والعون في الأسابيع الستة الأولى من الدورة الصيفية •

واليوم أعتلي هذه المنصة للمرة الاولى منذ أن توليت مهام منصبي في جنيف • وانني أتطلع الى المهام التي سأضطلع بها في السنوات القادمة • ولقد اسهمت مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف طوال هذه السنوات في جعل هذا العالم مكانا أفضل وأكثر أمنا الى حدّ ما - أو أصبح على الأقلّ أقلّ خطرا • ويسعدني ان اتمكن الآن من المشاركة في هذه المفاوضات •

وحتى الآن لم يتم تحقيق شيء يذكر في دورات المؤتمر لهذا العام بالرغم من الجهود المبذولة من جانب الوفود لاحراز تقدم ، ولو ان تقدما قد أحرز في بعض المجالات • اذ تم مثلا خلال الجزء الربيعي من الدورة وضع أساس سليم للعمل الموضوعي المتعلق بالحظر الشامل للأسلحة الكيميائية •

واسمحوا لي بأن أذكر على وجه الخصوص قيام الولايات المتحدة في نهاية الجزء الربيعي من دورتنا بتقديم مشروع معاهدة كامل لحظر من هذا القبيل للأسلحة الكيميائية • ويرحب وفدي بهذه المبادرة باعتبارها اسهاما قيما في أعمالنا في هذا الميدان بوجه خاص • فان هذا المشروع يقدم لنا تحليلا مفصلا للطرق والسبل الكفيلة بتخليص العالم من طراز كامل - بل مخيف - من الأسلحة • وقد أعرب وفدي بالفعل في مناسبة سابقة عن ارتياحه لما أبداه الاتحاد السوفياتي من استعداد لقبول تفتيش موضعي لتدمير المخزونات • ونحن نعرب عن أملنا الصادق في امكانية التوصل الى اتفاق بشأن معاهدة للأسلحة الكيميائية في المستقبل القريب •

ويحدوني الأمل في ان أتمكن في الوقت المناسب من طرق موضوع الأسلحة الكيميائية بالتفصيل• ولا أرغب الآن الا في التعبير عن اعجابي بالمثابرة التي أبداها السفير أكيوس بوصفه رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في الوصول بأعمالنا الى نتيجة ناجحة خلال هذه الدورة • واسمحوا لي بأن أضيف بأن أهمية ابرام معاهدة لحظر الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر ، انما تجيز استمرار اعمالنا أثناء الخريف ، على ان نتمكن قبل نهاية هذه الدورة من التوصل الى اتفاق على أساس مناسب للقيام بهذا العمل •

وبالرغم من التطورات الايجابية ، يبدو ان أفضل وصف للحالة الراهنة في عدد من المجالات هو وصفها "بالركود" • وينطبق هذا بوجه خاص على بنود جدول أعمالنا المتعلقة بالأسلحة النووية ، التي بالاضافة الى الفضاء الخارجي ستشكل الموضوع الرئيسي للبيان الذي سألقيه اليوم •

وقبل ان أتصدى لهذه القضايا فسوف أبدي بعض الملاحظات العامة بصدد عمل مؤتمر نزع السلاح على أساس خلفية من الحالة الدولية الراهنة •

لقد أعربت وفود كثيرة عن قلقها ازاء الحالة الراهنة للعلاقات الدولية ، لاسيما العلاقات بين الشرق والغرب ، التي يرون أنها لا تفضي الى احراز تقدم في مجال نزع السلاح • وانني أوافق تماما على ضرورة ايجاد بعض الشروط الدنيا التي تعمل على تهيئة مناخ أفضل يمكن للمؤتمر في ظله ان يؤدي وظائفه • فاجراء حوار متجدد أكثر تكثيفا بين الشرق والغرب من شأنه ان يساعد على ضمان فهم نوايا ودوافع الجانب الآخر ، وعلى اعادة الثقة ، وعلى وضع أسس لاقامة علاقة بين الجانبين تتسم بمزيد من الاستقرار • وقد تم التأكيد على هذه الفكرة الأساسية مرة أخرى في الاعلان الذي أصدره مجلس شمال الاطلنطي في واشنطن في ٣١ أيار/مايو من هذا العام •

ولبس هذا بالمحفل المناسب للحديث بافاضة عن قضية القوات النووية المتوسطة المدى الأطول أجلا ، ولكن لما كان هذا المؤتمر معنيا بمسائل الحدّ من الأسلحة فانني أرى أنه من الضروري ابداء بعض الملاحظات فيما يتعلق بهذه المشكلة الملحّة •

وانه لمن دواعي الأسف ان نستمر في مواجهة حالة نتسم بعدم استئناف المفاوضات التي قطعها الاتحاد السوفياتي في نهاية العام الماضي ، بالرغم من ان الولايات المتحدة أعربت مرارا عن استعدادها لاستئناف المفاوضات دون شروط مسبقة •

ومما يثير قلقنا العميق في الوقت نفسه ، استمرار الاتحاد السوفياتي في تعزيز قواته النووية المتوسطة المدى الأطول أجلا • وان حكومة هولندا ليحدوها أمل قوي في ان يقوم الاتحاد السوفياتي بوقف وزع فدائفه من طراز SS-20 وان يعود الى مائدة المفاوضات • وقد وضعت حكومة هولندا هذا الاعتبار نصب عينيها عندما اتخذت قرارها الأخير بشأن احتمال نشر القذائف الانسيابية في أراضيها •

وأعود الى موءتمر نزع السلاح نفسه ، اذ لا تزال احدى العقبات الرئيسية التي تعوق احراز تقدم موضوعي هي عدم قدرتنا على معالجة الجوانب الاجرائية من عملنا على نحو براغماتي وعملي. فبالرغم من الجهود الضخمة المبذولة ، فقد نجح حتى الآن ان اتحاد موافق للآراء بشأن نصوص الولايات الكفيلة باستئناء لجان مخصصة بشأن عدد من القضايا الهامة ، بعيد عن متناول ايدينا . ونتيجة لذلك فنحن لا نزال غير قادرين على استخدام امكانيات هذه الهيئة استخداما كاملا .

ولم نتمكن حتى الآن من الاتفاق على صيغ لتوافق الآراء تمكن الموءتمر من ان يعالج الجوانب الموضوعية في البنود ١ و ٣ و ٥ من جدول الأعمال معالجة ملائمة ، وأودّ ان أبدي بعض الملاحظات فيما يتعلق بكل من هذه القضايا .

فالبنداان الأولان من هذه البنود يعالجان موضوعات نووية . وأظننا يمكن ان نتفق جميعا على انه من وجهة نظر تحديد الأسلحة يجب ايلاء أولوية للأسلحة النووية . فلدى موءتمرنا المعقود هنا - وليس الدول الحائزة للأسلحة النووية الممثلة هنا فحسب ، مهمة ذات شأن وانني أفكر أولا وقبل كل شيء في حظر شامل للتجارب يكون ملزما للدول الحائزة وغير الحائزة لأسلحة نووية على حدّ سواء .

كما تعدّ موضوعات مثل ضمانات الأمن السلبية ذات أهمية لنا جميعا لأنها تربط الدول الحائزة لأسلحة نووية بالدول غير الحائزة لأسلحة نووية .

ويمكن تحت بند جدول الأعمال المعنى بمنع نشوب حرب نووية مناقشة شتى التدابير الأخرى التي سأعود اليها بعد قليل . ويكفي ان نذكر الآن ان لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية فضلا عن الدول غير الحائزة لأسلحة مصلحة مشروعة في اجراء مفاوضات بشأن اتخاذ تدابير فعالة متصلة بوقف سباق التسلح النووي . فالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تشير الى "كل طرف من الأطراف" التي يتعين عليها الاضطلاع بهذه المفاوضات بنية حسنة . وسيتيح الموءتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد هنا في جنيف في العام المقبل فرصة للبلدان لاستعراض التنفيذ الفعلي لهذه المادة .

ولا تزال مسألة احراز تقدم نحو الحظر الشامل للتجارب ذات أهمية قصوى لوفدي .

فبمجرد فرض حظر شامل على التجارب فانه سيشكل من حيث الجوهر معاهدة تحدّ من شكل معين من البحوث التي تستهدف التحسين النوعي للأسلحة . ومعاهدة من هذا النوع سوف توحي بالثقة بأن الدور الذي تلعبه الأسلحة النووية في سياساتنا الأمنية يتجه حقا الى التناقص وستوءدي من ثم الى تنشيط عدم الانتشار .

علاوة على ذلك سيوءدي الحظر الشامل للتجارب الى القضاء على عنصر التمييز الموجود حاليا بين الدول الحائزة وغير الحائزة لأسلحة نووية . وقد عرف العالم حتى الآن ما يربو على ٤٠٠ ١ تجربة نووية . ويبين معدل التجارب اتجاها نحو الارتفاع ، ففي عام ١٩٨٣ أجريت ٥٠ تجربة ، منها ٢٧ في الاتحاد السوفياتي و ١٤ في الولايات المتحدة . وسيترتب على مواصلة اجراء التجارب ، لا للتأكد على مدى موثوقية المخزونات فحسب ، بل أيضا لتجربة نظم جديدة تماما من الأسلحة تقوم على أساس التفجيرات النووية ، آثار ضارة على عدم الانتشار وسيهدده في المدى الطويل .

وبالطبع لا يرقى الحظر الشامل للتجارب الى اجراء تخفيضات في الأسلحة النووية • فلا يزال اجراء مفاوضات في اطار معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية START أو خلافها أمرا ضروريا • وبالرغم من أننا ندرك ان الحظر الشامل للتجارب ليس وشيكا ، فثمة عمل كثير ينبغي ان ينجز ويمكن ان ينجز• ونحن نعتقد باخلاص ان الولاية التي تقدم بها عدد من البلدان الغربية ستوفر أساسا مناسبا للقيام بذلك • ونأمل في ان يتم قريبا التغلب على عدم قدرة المؤتمر حتى الآن على انشاء هيئة فرعية للتصدي لمسألة الحظر الشامل للتجارب •

واسمحوا لي قبل ان أتصدى بمزيد من التفصيل لقضية حظر التجارب ان أبدي بعض الملاحظات بالنسبة لما يسمى بالمعاهدتين العتبيتين الثنائيتين اللتين ابرمتا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ١٩٧٤ و ١٩٧٦ • وفي حالة عدم وجود حظر شامل للتجارب فان التصديق على هاتين المعاهدتين يبدو ذا أهمية كبيرة في الوقت الحاضر •

وان هولندا لتدرك المشاكل القائمة مثل المشاكل المتعلقة بتقييم مواقع التجارب ولكننا نتساءل عما اذا كانت مزايا التصديق تفوق هذه المشاكل • اذ تتضمن هاتان المعاهدتان أحكاما ذات شأن متعلقة بتبادل البيانات والتفتيش الموضعي الدولي ، وتنطوي أيضا على احتمال هام لبناء الثقة • وفي حالة وجود مشاكل ، فربما يمكن مناقشتها في اللجنة الاستشارية المشتركة كما جاء في المعاهدة المعنية بالتفجيرات النووية السلمية • ولذلك فان حكومتي تحثّ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على ازالة العقبات الباقية والتصديق على المعاهدتين في أقرب فرصة ممكنة •

سيدي الرئيس ، تحدث مؤخرا وزير خارجية اليابان ، سعادة السيد شيننارو آبه ، فأشار أيضا الى النهج العتبي • واقترح ان ينظر هذا المؤتمر في الاحتمالات التي ينطوي عليها هذا الخيار • ويتفق وفدي مع الوفد الياباني على ضرورة طرق كل سبيل ممكن من أجل التوصل الى هدف الحظر الشامل للتجارب •

بيد ان الشكوك لا تزال تساورنا ازاء مدى استصواب وجود معاهدة عتبية متعددة الأطراف • فقد يترتب عليها ، مثلا ، اضفاء الصبغة الشرعية على التجارب في مدى القوة المسموح به لهذه المعاهدة من قبل الدول الأطراف غير الحائزة لأسلحة نووية • ومن ناحية أخرى ، فنحن نرحب بالطبع بقيام الدول الحاضرة والحائزة لأسلحة نووية بمراعاة عتبة أقلّ ريثما يتم تحقيق حظر شامل للتجارب •

ماذا ينتظر لمؤتمر نزع السلاح عمله فيما يتعلق بحظر شامل للتجارب ؟ أعتقد انه بستطيع ان يفعل الكثير • فأولا ، ينبغي للجنة المخصصة التي سيتم انشاؤها ، توجيه أنشطتها نحو وضع بيان كامل بالهيكل المؤسسي الذي سيصاحب الحظر الشامل للتجارب في المستقبل مثل الشبكة الدولية لتبادل البيانات الاهتزازية ، ومراكز البيانات ، واجراءات الشكوى ، وما شاكل ذلك • ويمكن للدول التي أجرت المحادثات "الثلاثية" ان تقدم آراءها بشأن الطريقة التي تودّ بها حل مشاكل التحقق أو الطريقة التي حلت بها فيما بينها هذه المشاكل بالفعل وقت اجراء محادثاتها • ويجب ان يستند الكثير من ذلك الى تقارير فريق الخبراء العلميين المخصص • وقد أعجب وفدي بالتقرير الثالث للفريق الذي يبين تزايد احتمالات التحقق الى حدّ كبير وعلى نحو فعال من حظر شامل للتجارب على أساس نموذج لشبكة عالمية ، يرد وصف لها في التقرير وترد اقتراحات مماثلة لزيادة احتمالات التحقق في ورقة العمل المهمة (CD/491) التي قدمتها جمهورية المانيا الاتحادية •

ونحن نرحب بوسائل تبادل وتحليل بيانات المستوى الأول في نهاية هذا العام من خلال شبكة اتصالات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية/النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية • وسيسعد هولندا ان تشترك في ذلك ، كما نأمل في ان تشترك فيه بلدان أخرى ، بما في ذلك بلدان من النصف الجنوبي للكرة الأرضية • ونحن ندرك بالطبع ان لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في هذا الميدان مثل اجراء تجارب تشمل بيانات المستوى الثاني • بيد ان تحسين امكانيات التحفق يعدّ مصدرا للتفاؤل • وقد أمكن في السبعينات تحديد الظواهر الاهتزازية لجميع التفجيرات النووية فيما فوق ١٠ - ٢٠ كيلو طن ، ولم يتم تخفيض ذلك الا بما يزيد على عدد قليل من الكيلوطنات• واليوم نرغب في حثّ البلدان على استخدام هذه الامكانات الجديدة استخداما كاملا • ويجب ألاّ يؤدي الركود الاحرائي الحالي الى توقف العمل الموضوعي الذي نقوم به بشأن هذه المسألة ذات الأهمية القصوى •

وغني عن القول ، وبصرف النظر عما يمكن ان يقوم به المؤتمر ، فانه يمكن للمشتركين في المحادثات الثلاثية ان ينطروا في استئناف مفاوضاتهم ، مما سيشكل بالفعل خطوة أساسية نحو الأمام •

ومن دواعي أسف وفدي ان هذا المؤتمر لم يتمكن حتى الآن من الاتفاق على أساس مناسب للشروع في اجراء مناقشات لمضمون البند ٣ من جدول أعمالنا بشأن منع نشوب الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة • ونحن مثل كثير من الوفود الأخرى ، نعلق أهمية قصوى على هذا الموضوع الذي يتصل باحدى المسائل الرئيسية في عصرنا وهي: كيفية الحفاظ على الأمن الدولي وتعزيزه في العصر النووي • ونحن نشارك الكثير من الشخصيات الرئيسية والساسة والعلماء فيما أعربوا عنه من قلق كبير •

ويعدّ الاعلان المشترك الذي صدر مؤخرا عن رؤساء دول أو حكومات الهند ، واليونان ، والسويد وتنزانيا ، والمكسيك ، والارجنتين مثلا بارزا لذلك • كما نشعر ان الوقت قد حان لكي يقوم هذا المؤتمر الممثل للمجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح ، بمواجهة هذا التحدي وتنفيذ هذا الجزء الطموح من برنامجنا •

وان حكومتي لتضع مسألة منع نشوب حرب نووية في النطاق الأوسع لمنع نشوب حرب بوجه عام •

ولذلك فنحن نعلق أهمية كبيرة على المبادىء العامة الناظمة للعلاقات بين الدول مثل الالتزام بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة ، سواء أكانت تقليدية أو نووية • وهذا المبدأ الأخير يرد على نحو راسخ في ميثاق الأمم المتحدة ولذلك فهو ملزم لجميع الدول الأعضاء في المنظمة • ويجب ان يظل التمسك الدقيق بهذا المبدأ وتشجيع مراعاته من جانب جميع الدول غايتنا الأولى •

ويتعين علينا أثناء معالجتنا الموضوعية للمسألة ان ننتقل مع تقدم أعمالنا من معالجة العام الى الخاص • ونحن نأمل في ان نتمكن من تلافي اجراء أية مناقشات غير ضرورية للموضوعات التي لا تبشر باحراز توافق في الآراء • ويبدو لنا ، وهذا مثل واحد فقط ، ان مجال بناء الثقة ، بما في ذلك بناء الثقة النووية ، هو أحد المجالات التي تبشر بالعمل الناجح • بيد ان هناك مجالات أخرى كثيرة سيجري استطلاعها على نحو مفيد وهادف • ونحن في الواقع لا نفتقر الى موضوعات نتناولها اذ يظهر هذا في التصنيف المفيد الوارد في الوثيقة CD/398 التي قدمها أمين عام المؤتمر ، السفير جايبال ، منذ سنة تقريبا •

ويحدوني الأمل في ان تتمكن اللجنة المخصصة من البدء قريبا في عملها الموضوعي • وينبغي ألاّ ننسى ان جميع الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية مشتركة في مؤتمرنا • ونحن نعتقد ، دون رغبة في اصدار حكم مسبق على نطاق أعمال اللجنة المخصصة ، ان تلك الدول تستطيع في هذا المحفل العمل من أجل التوصل الى تفاهم متبادل أفضل فيما يتعلق ببعض جوانب أسلحتها النووية • وقد أرسيت أسس ذلك في الاتفاقات الثنائية التي ابرمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا مع الاتحاد السوفياتي في الستينات والسبعينات • كما أننا نرى ثمة أسسا لاستطلاع امكانيات اتخاذ تدابير نووية لبناء الثقة فيما بين الدول الحائزة لأسلحة نووية مثل: تبادل المعلومات بشأن حجم وبناء القوات النووية ، والاشعار عن القرارات المتعلقة بانتاج شبكات للأسلحة الرئيسية ، والاخطار عن اطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات وقذائف تسيارية مطلقة من البحر داخل أراضيها وخارجها ، والاشعار عن اجراء مناورات كبيرة للقوات الاستراتيجية النووية ، واتخاذ تدابير لمنع حدوث سوء تفاهم في أوقات الأزمات بما في ذلك اقامة مرافق اتصالات من الدرجة الأولى • أما فيما يتعلق بالأخيرة ، فانه من المشجع ان نعلم ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد توصلا مؤخرا الى اتفاق بشأن تحسين الخط الساخن بينهما •

سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أيضا بأن أبدي بعض الملاحظات فيما يتعلق بمسألة ذات أهمية كبرى وهي منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • ويمكن لهذا الموضوع ان يهيمن على المناقشات المتعلقة بأمننا في العقود القليلة القادمة •

ولذلك من المناسب بل من اللازم ان يولي المجتمع الدولي اهتماما متزايدا للتطورات الراهنة التي يمكن ان تؤدي الى اضافة بعد جديد وباهظ التكاليف لسباق التسلح بل ويمكن ان تترتب عليها ، وهذا أهمّ ، آثار طويلة الأجل بالنسبة للاستقرار العالمي •

وتتحمل كبرى الدول الفضائية مسؤولية خاصة ، ونحن نرحب بالجهود المبذولة من جانبها مؤخرا من أجل التوصل الى اتفاق بشأن ايجاد أساس مناسب للمحادثات الثنائية المتعلقة بهذا الموضوع • بيد ان وفدي يرى ان مؤتمر نزع السلاح يشكل المحفل المناسب الذي ينبغي للمجتمع الدولي ان يناقش فيه هذه المسألة الحيوية • ولهذا السبب نأسف لعدم امكانية التوصل حتى الآن الى اتفاق بشأن نص ولاية اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي •

وفي رأينا ان دراسة القانون الدولي القائم يمكن ان تكون نقطة بداية طيبة لاجراء مناقشة بناءة في اللجنة بغية التأكد من مدى التقييد الوارد بالفعل في القانون الدولي على الاستخدام العسكري للفضاء الخارجي •

ان هذا النهج سيتيح لنا تحديد الثغرات أو أوجه القصور في النظام القانوني القائم بالنسبة للفضاء الخارجي ، وذلك بناء على خلفية من التطور الجاري في تكنولوجيات الفضاء • وانني أودّ ، في هذا الصدد ، الاشارة الى البيان الذي أدلى به السفير أكيوس في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٤ ، الذي يسترعي انتباهنا بحق الى سلسلة من المسائل المتعلقة بتفسير الاتفاقات الموجودة وتطبيقها • وسيكون اجراء تحليل من هذا القبيل ذا فائدة أيضا في تقييم شتى المقترحات المقدمة بشأن الموضوع •

وبالرغم من ان هذا النهج سيسهم اسهاما كبيرا في تفهم المسائل المعقدة تفهما أفضل وأوضح، فاننا ، بالطبع ، لا ينبغي ان نقصر أنفسنا على الجوانب القانونية فقط من القضية • فما فتئ الهدف الحلي من منافساتنا هو اعتماد تدابير ملموسة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح كجزء من النظر في اتخاذ تدابير ملموسة من هذا القبيل ، ان يركز اهتمامه على القضايا التي أثارها استحداث شكات للأسلحة المضادة للتوابع (آسات ASAT)لاسيما فيما ينعلق بحظر تجريب ووزع واسخدام شبكات معينة من الأسلحة المضادة للتوابع •

ونحن لا نقلل من شأن التعقيدات التقنية المتعلقة بتحديد الأسلحة فى محال ASAT والتحقق الكافى منها • وهذه العوامل انما تعقد الامور بالفعل ، بيد أنها ينبغي ألاّ تثنينا عن السعي بقوة من أجل التوصل الى حلول عملية وبراغماتية • ويبدو أنه من المحال التوصل الى اتفاق يحظر على نحو شامل كافة وسائل الحرب المضادة للتوابع • ومن بين العقبات الرئيسية القدرات الحانبية لبعض الشبكات الفضائية العاملة في مجال آسات ASAT • ويجب علينا ان نبحث في أى اتفاق مقبل عن مجموعة من العناصر المعاونة والقابلة للتحقق التي تمنع الحرب المضادة للتوابع من ان نصبح خبارا عسكريا فعّالا• وفي رأي هولندا ان فرض قيود على آسات ASAT قائمة على التفاوض سيكون الى حدّ كبير أفضل من المنافسة غير المقيدة اطلاقا في مجال شبكات الأسلحة المضادة للتوابع ASAT .

واجراء مناقشة في مؤتمر نزع السلاح بشأن تحديد الأسلحة في مجال ASAT لا يحول دون عقد مفاوضات ثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بوصفهما الدولتين الفضائيتين الكبيرتين ، بل انها قد تستلزم عقد مفاوضات من هذا القبيل • وسوف يستفيد عملنا في المؤتمر الى حدّ كبير من الترتيبات الثنائية • وكما قلت ، فاننا نأمل في ان تتمكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قريبا من بدء مفاوضات بشأن الفضاء الخارجي •

وتعتبر الأسلحة المضادة للتوابع جانبا واحدا فقط من جوانب سباق التسلح السريع الانتشار في الفضاء الخارجي التي تتكاثر بسرعة •

ويجري بذل جهود مكثفة في ميدان الدفاع المضاد للقذائف التسيارية بما في ذلك الشبكات الموجودة في الفضاء • ويمكن ان تترتب على هذه العملية اذا استمرت بعد مرحلة بحوث الجدوى الحالية آثار بعيدة المدى بالنسبة لتحديد الأسلحة وعدم زيادتها • ولذلك فنحن نأمل بشدة في ان تتوصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى اتفاق لعقد مزيد من المحادثات بشأن هذا الموضوع أيضا •

وخلاصة القول ، انه فيما يتعلق بالفضاء الخارجي أيضا ، ما فتىء هدفانا الأساسيان هما الحفاظ على السلم والاستقرار عن طريق ايجاد معدلات أكثر انخفاضا للأسلحة ، فضلا عن منع حدوث تطورات ذات طبيعة مخلّة بالاستقرار •

ومنذ بضعة أيام أشار أحد زملائنا السفير بيسلى الى كتابات اكتشفت مؤخرا ترجع الى القرن السابع عشر منسوبة الى غروشيوس ومفادها ان ما يجمع الشعوب أهم بكثير مما يفرقها • وعندما اطلعت على النص لاحظت ان غروشيوس انما كان يردد كلمات قالها من قبل عالم مصري يدعى مليشيوس • وقد أضاف زميلنا ، الذي كان يمثل مجموعة الـ ٢١ ان الشعوب تفضل ان تقتتل حول الألفاظ والمذاهب بدلا من ان تتصرف على نحو سليم ، لأننا لكي نتصرف تصرفا سليما يتعين علينا ان نكبح جماح أنفسنا • فدعونا لا نزج بأنفسنا في مشاجرات حول الألفاظ والمذاهب ، وحول "لاهوت تحديد الأسلحة" ، ولكن دعونا نخوض المعركة مع أنفسنا لعلنا نجد الطريقة الصحيحة للتصرف •

الرئيس (ترجمة عن الروسية): أشكر ممثل هولندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس •

وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية بولندا الشعبية ، السفير ستانيسلاف توربانسكي •

السيد توربانسكي (بولندا): الرفيق الرئيس ، يسعدني أن أرحب أشدّ الترحيب بأن يتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، البلد الذي يلقى اسهامه في تعزيز السلم العالمي ، ومبادراته العديدة التي ترمي الى خفض معدلات التسلح وتحسين الأمن العالمي تقديرا عاليا ومكانا رفيعا في العالم بأسره • ونظرا لأنني آخذ الكلمة للمرة الاولى في الجلسة العامة في شهر تموز/يوليه ، اسمحوا لي ، بادىء ذي بدىء ، بأن أعرب لكم شخصيا عن تهانينا الخالصة ، وان أؤكد لكم تعاون الوفد البولندي التام معكم في الاضطلاع بواجباتكم المسؤولة • وان كفاءتكم الدبلوماسية المشهود بها وخبرتكم الكبيرة ، وسعة اطلاعكم قد أضيفت الى ديناميكيتكم واخلاصكم في ادارة أعمالنا بغية تحقيق أفضل النتائج الممكنة منها • والحق يقال أيها الرفيق الرئيس ان التعاون الوثيق القائم بين وفدينا انما هو امتداد مثمر للتعاون والصداقة القائمتين بين جمهورية بولندا الشعبية والاتحاد السوفياتي •

وأودّ ان أنتهز هذه الفرصة أيضا لتوجيه شكري الخالص الى السفيرة ماي بريت ثيورين والسفير رولف أكيوس ، رئيسي المؤتمر لشهر حزيران/يونيه ، لما بذلاه من جهود مضنية في سبيل الاسراع بعمل المؤتمر •

الرفيق الرئيس ، نظرا لأنني أتحدث بعد مرور يومين فقط على العيد الأربعين لاقامة جمهورية بولندا الشعبية ، فانه لا يفوتني ان أنوه بأن هذه المناسبة تسجل البداية للسياسة الخارجية الجديدة لبلادي ، التي بتألف حجر الزاوية فيها من الصداقة والتحالف ، والتعاون المتبادل المفيد مع الاتحاد السوفياتي ، والتعزيز الفعال للسلم ونزع السلاح والأمن الدولي •

اذ بفضل تلك السياسة الخارجية استعادت بولندا مكانها في عالم ما بعد الحرب ، وخلقت ظروفا مواتية للأمن والاستقلال ووحدة الاراضي داخل حدودها الجديدة العادلة • وليس من المبالغة القول بأن سياستنا الجديدة قد أدخلت بالفعل ، وما فتئت تدخل عوامل جديدة ذات أثر كبير على الأمن في أوروبا ، تلك القارة التي ما برحت لحسن الحظ تعيش في سلم طوال الأربعين سنة الأخيرة تقريبا • والهدف الأعلى للسياسة البولندية الخارجية لا يزال ، اليوم مثل الأمس ، هو الحفاظ على السلم وتعزيز الأمن الدولي ، فضلا عن اقامة تعاون مفيد متبادل فيما بين الدول والشعوب • وبالرغم من الظروف غير المواتية التي سادت في بداية الثمانينات فان بولندا - ودعوني استشهد بما قاله وربر الشؤون الخارجية البولندي - "هي احدى الدول الأعضاء الـ ٥١ المؤسسة للأمم المتحدة ، وهي تواصل اقامة تعاون فعال مع جميع قطاعات هذه المنظمة الدولية المعترف بها عالميا • لقد دأبنا في الماضي ونواصل في الوقت الحالي حضور جميع المفاوضات المتعلقة بكل من نزع السلاح والتعاون الاقتصادي الدولي..." ولتقرأ هذه الكلمات في هذا المنبر بوصفها تعبيرا كذلك عن الأهمية الكبيرة التي تعلقها بلدي على هيئة التفاوض هذه المعنية بنزع السلاح •

وأودّ مرة أخرى ان أكرس كلمتي لمسألة الأسلحة الكيميائية مع التركيز على بعض الجوانب لعملية المفاوضات الجارية • وأعتقد ان اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية وصلت الى مرحلة تقرير

مسائل ذات أهمية غير عادية ، ولعل هذا هو السبب في ان نتائج عملها ليست واضحة للعيان بالقدر الذي ننشده • ومن ناحية أخرى أصبحت بعض المسائل التي ما زالت قيد المناقشة النشيطة أكثر وضوحا وتحققت لها درجة أكبر من الفهم لدى معظم المعنيين • وليس ثمة شك في ان استمرار المشاورات التنائية وغيرها من المشاورات غير الرسمية بين معظم الوفود المهمة سيسهم في وصول المؤتمر الى نتائج أفضل •

وكما فعل عدد من الزملاء الآخرين من قبل ، فانني أودّ ان أشكر رئيس اللجنة المخصصة ، السفير أكيوس ، وكذلك رؤساء الأفرقة العاملة الذين لم يدخروا جهدا في تنظيم الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية العديدة في سبيل احراز أكبر قدر ممكن من التقدم • ويبدو في هذه اللحظة ، انه في حالة تمكن اللجنة من الاتفاق على معظم المسائل الهامة فيما يتعلق بتدمير المخزونات ، والتحقق من هذه العملية ، والاجراء الخاص بتقديم خطط أولية وتفصيلية للتدمير ، فان مسألة ما اذا يعمل بالمرافق وطريقة هذا العمل ستكون أيسر حلا أيضا • واسمحوا لي بأن أقول ان فهم المسائل المذكورة أعلاه سيتيح صياغة الجزء الرئيسي من الاتفاقية المقبلة • وان الوفد البولندي يعمل باصرار من أجل بلوغ هذه الغاية • وسيكون وضع مبادىء توجيهية للخطط الاولية للتدمير ذا أهمية بالغة في المرحلة الحالية • واستنادا الى هذه المبادىء التوجيهية المتفق عليها ، ستتمكن الدول الموقعة على الاتفاقية المقبلة والحائزة لأسلحة كيميائية ، بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، من الاتفاق فيما بينها على تفاصيل محتويات هذه الخطط ، وتقديمها الى اللجنة الاستشارية • وسيؤدي اتخاذ تدبير في هذا الصدد في الوقت الحالي ، الى تعزيز التوقعات بشأن عملية التدمير والتحفز برمتها • أي اننا نعتبر القيام بمزيد من العمل في هذا الميدان أمرا مفيدا من كل الجوانب ويتسم ببعد النظر •

كما أودّ ان أخصص بعض السطور لمسألة تحويل المخزونات • وكما هو معروف جيدا ، فان شتى ضروب سوء التفاهم أو الافتقار الى التفاهم بشأن هذه المسألة قد عرقل تقدم المفاوضات • ولذلك فنحن نلاحظ مع الارتياح بدء ظهور درجة كبيرة من التفاهم المتبادل • فمن المشجع على وجه الخصوص ان نستمع في هذا الصدد الى ان وفد الولايات المتحدة سيبدي مرونة من أجل النظر في أية مقترحات في هذا الشأن • وينبغي لنا جميعا ان نراعي ، بصرف النظر عن التدمير أو التحويل ، ان هذين النوعين من القضاء على الأسلحة الاكيميائية يتعين ان يظهرا بدقة في الخطط المقبلة للتدمير التي ستقدمها الدول الأطراف المعنية في الوقت المتفق عليه فيما بينها الى اللجنة الاستشارية • ومن ثم فان المشكلة ستكون على هذا النحو واضحة تماما امام كافة المشتركين في الاتفاقية ومن الجلي انه يجب مراقبة عملية التحويل مراقبة وافية •

واسمحوا لي بأن أقول بعض الكلمات فيما يتعلق بأشكال التحقق ، لاسيما في سياق مشروع اتفاقية الولايات المتحدة الوارد في الوثيقة CD/500 • فكما لاحظت في كلمتي التي أدليت بها في ١٥ آذار/مارس من هذا العام ، ان أي تحقق مهما كان مكثفا ومعقدا لا يمكن ان يقدم تأكيدا مطلقا بعدم حدوث انتهاك ولو أقلّ القليل منه • ومشروع الولايات المتحدة بتضمن ويقترح أوسع شبكة للتحقق وأكثرها براعة • فهل يبرر وجودها حاجة حقيقية أو عناية مفرطة بالالتزامات التي سيضطلع بها الموقعون المقبلون على الاتفاقية ؟ سأحاول اجراء تحليل قصير للمقتضيات المختلفة لشبكات التحقق • ويمكن ذكر المتطلبات التالية ضمن متطلبات عديدة :

اولا ، تطابق شبكة التحقق مع القانون الدولي وأحكام قوانين الدول الأعضاء المعنية •

- ثانيا ، تطابق شبكة التحقق مع مبدأ حرمة المصالح الأمنية للدول الأعضاء المعنية
- ثالثا ، ضرورة خفض تطفل شبكة التحقق الى أدنى حد وتبرير اقامتها بسبب طبيعة النطاق وأبعاده فقط ؛
- رابعا ، ضرورة كون نظام التحقق معقولا من حيث التكاليف المتكبدة التي سيتولى الموقعون تغطيتها في المستقبل •

وفي رأينا أن أنسب نظام للتحقق هو النظام الذي يضمن عمليا فعالية التحقق من جانب ويكون مقبولا للأطراف المعنية من جانب آخر • ويبدو في هذا الصدد ان تطفل النظام الذي اقترحته الولايات المتحدة لا يتناسب مع الاحتياجات الحقيقية • فهناك ازدواجية في بعض وسائل التحقق المقترحة ، بالرغم من ان ذلك لن يضاعف من آثار الرقابة ولن يزيد من حجم المعلومات المتحققة• ومثالا على ذلك فانني استشهد بفقرات من البيان الذي أدلى به السفير فيلدز في ١٢ تموز/يوليه • ان ما يقترح هو "اجراء تحقق موضعي دولي منتظم للأسلحة الكيميائية من لحظة اعلانها الى لحظة تدميرها ..." ونظام مقترح على هذا النحو لا بدّ ان يشتمل على: تحقق فوري بشأن الاعلانات الأولية ، وتحقق بشأن المخزونات المعلنة بين وقت اعلانها ووقت القضاء عليها ، والتحقق من تدمير المخزونات• ويقال ان نظاما من هذا القبيل يمكن ان ينقص الحالات المحتملة لانتهاك الاتفاقية الى الحدّ الأدنى، الا انه من ناحية أخرى ، قد يزرع الشك فيما بين الدول الأطراف بالنسبة للنوايا الحقيقية وراء اجراء بعض التفتيشات الموضعية على الأقلّ • وما يمكن تحقيقه نتيجة لذلك قد يكون احجام بعض الدول عن الاشتراك في الاتفاقية ، وهذه النتيجة ستكون بالضبط عكس ما ننشد تحقيقه على ما أعتقد •

وحاول السفير فيلدز الموقر في بيان آخر أدلى به في ١٩ تموز/يوليه ، الرد على بعض النقد والاسئلة ، وتبديد الشكوك التي تساور وفودا كثيرة من بينها وفدي فيما يتعلق بالمادة العاشرة من مشروع اتفاقية الولايات المتحدة ، فقال في جملة أمور ، "ان الصناعة الكيميائية الخاصة في الولايات المتحدة تخضع تماما لأحكام التفتيش الواردة في المادة العاشرة ..." الاّ أنه يتحتم علي ان أقول ان شكوكنا لم تتبدد • بل انها زادت نتيجة لآراء أبداها بعض خبراء الولايات المتحدة • فعلى سبيل المثال ، يشير مؤلف امريكي هو لويس هنكين في عمل جاد بعنوان "مسألة تحديد الأسلحة والتفتيش عليها في القانون الامريكي" الى ان مسألة التفتيش الموضعي في حالة الصناعة الخاصة ، وهذا ينطبق بالطبع على الصناعة الكيميائية أيضا ، قد تصل الى المدى الذي يتعين فيه تعديل دستور الولايات المتحدة •

وقد استمعنا باهتمام كبير أيضا خلال الجلسات العامة الأخيرة الى عدة بيانات أخرى مكرسة للأسلحة الكيميائية • ويخضع البعض منها ،الذي يتضمن أفكارا هامة ، لدراسة دقيقة من قبل وفدي • واليوم أودّ التصدي لفكرتين من هذه الأفكار دون الدخول في التفاصيل • فنحن لا يساورنا أدنى شك في وجوب تدمير الأسلحة الكيميائية ، ويجب عمل ذلك في أقرب فرصة ممكنة دون وضع أية تعقيدات زائفة • ولذا فنحن نتعاطف كثيرا مع الرأي الذي أبداه وفد استراليا بأن المخزونات القديمة من الأسلحة الكيميائية التي سيتم عاجلا أو آجلا التخلص منها ، يمكن تدميرها كعمل يدل على حسن النية ، وذلك قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ •

وهذه الخطوة لن تقلل فحسب من العبء الذي يتحمله التحقق ولكنها ستؤدي أيضا الى بناء الثقة اللازمة لصياغة اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية وتنفيذها في وقت مبكر •

كما أننا نحذ الممارسة التي افترحها السفير فيغينر فى النداء الذي دعا فيه الى ضـــرورة ابداء مزيد من العناية من جانبنا للاحتفاظ بنتائج العمل الذى تم انجازه أثناء الدورات السابقـــة • فالاقتراحات التى قدمت فى الماضي لا ينبغى ان تكون في حدمة الباحثين في المستقبل فحسب بـــل وان تكون أيضا ، وفي المقام الاول ، فى خدمة المتفاوضين •

هذه هي المسائل التي أردت طرفها بايجاز في البيان الذى أدليت به اليوم •

الرئيس (ترجمة عن الروسيـة): أشكر ممثل جمهورية بولندا الشعبية على البيـــان الذي أدلى به وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلدي والى شخصى •

وأعطي الكلمة الآن لممثل استراليا ، السفير بتلر •

السيد بتلر (استراليا): سيدي الرئيس ، أعرف انه في ١٠ تموز/يوليه ، أثنـــاء غيابي الموقت عن الموءتمر ، أكد لكم السيد ربتشارد روو ، رئيس وفد استراليا بالنيابة ، تعاون وفد استراليا التام معكم في محاولاتكم المبذولة من أجل النهوض بأعمالنا •

وربما أعتبر ان البيان الذى أدلى به يعفيني من ضرورة ابداء ملاحظات مماثلة فـــي هـــذه المناسبة، وهي مناسبة حديثي لأول مرة في جلسة عامة رسمية تعقد تحت رئاسنكم • بيد انه خـــلال جلسة غير رسمية عقدت موءخرا تفضلتم بابداء بعض الملاحظات الرقيقة بصدد عودتي الى الموءتمـــر ، واسمحوا لي الآن بأن أرد في هذه الجلسة العامة بأن حكومتي تعترف بمكانتكم البارزة في خدمـــة السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي • وتظهر هذه المكانة في عضويتكم في الفريق الرئاسى لـــوزارة الخارجية بالاتحاد السوفياتي • كما اننا لا يساورنا أدنى شك في عظمة الشعب الذي تمثلونه •

وقد أتيح لي أثناء فترة غيابي الأخيرة حظ زيارة بلدكم بصحبة وزير خارجية استراليا السيـد بيل هايدس ، حيث جرت ، كما تعلمون ، محادثات هامة وبناءة مع زميلكم وزير الخارجية السوفياتـي، السيد اندريه غروميكو •

وحـــان لـــى ان أنهي هذه المجاملات بالقول بأننا نعتمد عليكم يا سيدي الرئيس في هـــذه الأسابيع الأخيرة من تموز/يوليه لكي نعملوا كل ما بمكنكم عمله للبت في القضايا البارزة الـتي لم تحل بعد ، بل انهائها على نحو ايجابي ، وهي القضايا المتعلقة باقامة هيئات فرعية مخصصـــة للموءتمر •

ان احدى هذه القضايا هي بالضبط سبب البيان الذى أودّ الادلاء به الآن ، وهي مسألة ولايـة الهيئة الفرعية المخصصة لحظر التجارب النووية •

وثمة حقيقتان قائمتان بلا شك ، الاولى ، ان كل وفد في هدا الموءتمر يعترف بالأهمية التامة لاتخاذ تدبير لوضع حد للتجريب النووي • أما الثانية ، وهي الأدهى والأدعى للحيرة ، ان لم تكـــن تشكل امرا لا يعقل ، اننا بالرغم من وجود هذه الغاية المشتركة ، لا نزال بدون ولاية مسندة للهيئـــة الفرعية المخصصة المعنية بهذه المسألة الحيوية ـ وقد دأبنا على بحث هذه المسألة طوال ستة شهور•

ما هو التفسير الذي يمكن تقديمه لهذا التناقض الواضح ؟

فماذا يعني هذا من حيث توفر الارادة لدينا للتوصل الى اتفاق مع بعضنا البعض ، بالرغـــم من أننا جميعا نعترف بأن هذا هو السبيل الوحيد المفتوح أمام الموءتمر الذي يعمل على أساس توافـق الآراء ، لاسيما وهو يواجه موضوعا جوهريا مثل العمل من أجل انهاء التجريب النووي ؟

وموقف حكومة استراليا بشأن هذه المسألة واضح تماما ومعروف للجميع•

اننا نود اجراء مفاوضات مبكرة لحظر شامل للتجارب النووية من شأنه ان يعلن ان كافة التجارب النووية التي تقوم بها جميع الدول في كل البيئات خارجة عن القانون في جميع الأوقات •

اننا ننشد ذلك لأننا نعلم بل نعتقد ان حظر التجارب من هذا القبيل سيلعب دورا هاما في الجهود الرامية الى وضع حد للانتشار الرأسي للأسلحة النووية ومنع الانتشار الافقي لهذه الأسلحة •

ونحن في توضيحنا لسياستنا قد أكدنا على ان هذه المعاهدة كيما تكون فعالة يجب ان تكون قابلة للتحقق تماما • ولا يمكن لأحد ان يهرب من هذه الحقيقة •

وأوضحنا كذلك اننا لا نفكر في معاهدة ذات نطاق محدود ، أي معاهدة لا تشمل الا مشكلة تجريب الأسلحة النووية فقط • بل ان ما نفكر فيه هو معاهدة تعمل على وضع حد لكافة التجارب النووية •

ونحن نعترف بأن ليس كل الوفود في هذا المؤتمر تشاركنا في الرأي اذ اقترح البعض نهجا يقتصر فقط على منع تجربة الأسلحة النووية •

وبالمثل تحدث عدد من الوفود عن ضرورة بدء المفاوضات فورا دون التصدي أولا لمسألة التحقق وبطرق أخرى ، دون توضيح دقيق لما يمكن ان تحققه تلك المفاوضات أو كيفية تحقيق ذلك ، أو ما اذا كان من الممكن ان تبدأ ، وفي مؤتمر يعمل حسب توافق الآراء فان طرح سؤال يبدأ بما اذا كان من الممكن ان تبدأ يعتبر ذا أهمية حاسمة •

لقد قلت انه ليس هناك اتفاق من جانب جميع الوفود على رأي وفد استراليا في هذه المسألة • بل ان بعض هذه الآراء المخالفة تعتنقها بلدان تربطها باستراليا في واقع الامر علاقات وثيقة بوجه خاص • ولكننا لم نسمح لتلك الخلافات في الرأي أو في مواضع الاهتمام بيننا وبين اصدقائنا الحميمين ان تحولنا عن الهدف المشترك وهو العمل من أجل وضع حد للتجريب النووي •

أود تقديم مثل الى المؤتمر بشأن هذه النقطة ، وهو مثل ملموس •

فقد عقد الاجتماع السنوي لمجلس الانزوس في ويللينغتون ، نيوزيلندا ، في الاسبوع الماضي والانزوس هي معاهدة للعلاقات التي تربط استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة بروح من التعاون المتبادل • وفيما يتعلق بمسألة انهاء التجريب النووى اتفق الشركاء في معاهدة الانزوس في الاسبوع الماضي على "تأكيدهم من جديد التزام حكوماتهم بالعمل من أجل وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية يمكن التحقق منها تماما"•

ثم وجه مجلس الانزوس اهتمامه مباشرة الى العمل في هذا المؤتمر •"وأعرب اعضاء المجلس عن ارتياحهم لاتفاق المجموعة الغربية من البلدان في مؤتمر نزع السلاح في جنيف على مشروع ولاية للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية • وحثوا المؤتمر على المبادرة فورا باعادة انشاء اللجنة المخصصة بموجب هذه الولاية" •

وقد تم التعبير عن هذه الغاية على نحو عملي في أحكام القرار ٦٣/٣٨ الذى اعتمدته الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة • وقد لقي هذا القرار تأييدا على نطاق واسع ، وهو الوحيد من ضمن القرارات المتعلقة بالحظر الشامل للتجارب النووية الذي لم يحصل في العام الماضي على أصوات سلبية ، وهذا يعتبر في حد ذاته ذا شأن فى مؤتمر يعمل بموجب قاعدة توافق الآراء •

ولقد سعينا في هذا الموءتمر الى ترجمة هذه الغاية وهذا الالتزام الى ولاية عملية يمكن تنفيذها واسنادها الى هيئة فرعية مخصصة •

وقد وافقت تسعة بلدان على هدا المسروع• وتتألف هده البلدان ، بالاضافة الى استراليا ، من الدول التالية الأعضاء في الموءتمر: ايطاليا ، بلجيكا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، كندا ، المملكة المتحدة ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية واليابان • وانه ليشرفني الآن ان أقدم بالنيابة عن هذه البلدان التسع مشروع ولاية الهيئة الفرعية المخصصة للبند ١ من جدول أعمال الموءتمر الوارد في الوثيقة CD/521 .

والغرض الذي يستهدفه من وراء تقديم مشروع الولاية هذا هو تسهيل المرحلة التالية التي نأمل ان تكون مرحلة حاسمة من المشاورات بين الوفود بشأن الولاية التى سنوءدي الى انشاء هذه الهيئة الفرعية المخصصة والهامة •

وأعتقد أنكم بوصفكم رئيسا للموءتمر لشهر تموز/يوليه تشاركوننا في تصميمنا على التوصل الى قرار بنّاء بشأن هذا الموضوع •

فكل أعضاء الموءتمر يعرفون ان مسألة ولاية اللجنة الفرعية بموجب البند ١ من جدول الأعمال كانت قيد التشاور النشيط منذ نهاية شهر شباط/فبراير •

وفي ٣ نيسان/ابريل التمست مجموعة الـ ٢١ اقرار شكل آخر للولاية • ولم يتسن لهذا المشروع ان يحظى بتوافق الآراء في تلك المرحلة •

ومن ثم ، وضعت تحت رئاسة سفير سري لانكا ورقة رسمية مفيدة تتضمن قائمة بمختلف المقترحات ومصادر الآراء لهذه الولاية وقد استمرت المشاورات حول هذه النهوج المختلفة •

وفي ٢١ حزيران/يونيه ، أي منذ شهر مضى ، أحالت مجموعة من البلدان الغربية مشروع الولاية الى مجموعات أخرى للنظر فيها على نحو غير رسمي • ويرد المشروع في وثيقة الموءتمر CD/521 ، التي قدمتها الآن •

وقد جرت المشاورات خلال الشهر الماضي ولكن تبين للأسف ان المجموعات الأخرى ليست على استعداد للموافقة على ذلك النص الذى أعدته الدول الغربية •

وفي الجلسة العامة الأخيرة ، التي عقدت في يوم ١٩ تموز/يوليه ، قدم منسق مجموعة الـ ٢١ سفير الجزائر المحترم ، مشروعا منقحا أعدته تلك المجموعة • واقترحتم يا سيادة الرئيس ان يتخذ اليوم قرار بشأن ذلك المشروع •

وترى مجموعة البلدان التي اتحدث الآن باسمها انه ينبغي الاستمرار في المشاورات ، ولهذا الغرض فاني اتقدم ببعض الملاحظات على المشروع الذى تقدمت به للتو • وفي هذا الصدد سأتناول مباشرة القضايا الثلاث التي كانت أساسا موضع اختلاف بين شتى المجموعات •

هناك أولا قضية المفاوضات • ان غرضنا هو ان تظهر الى الوجود اتفاقية شاملة لحظر التجارب • ونحن اذ نتقدم بمشروع ولاية لجهاز فرعي يتبع هذا الموءتمر لا نهدف الآ الى التعبير عن هذا الغرض • والمشروع الذى تقدمنا به يسلم بالواقع وهو ان الخطوة العملية الوحيدة التي يمكن

اتخادها في الواردة في مشروعنا ، فهو ينص على انه ينبغي لهذا الموءتمر ان يقوم "بفحص موضوعي" للقضيتين الأساسيتين المعنيتين" بقصد التفاوض لعقد معاهدة"•وهاتان القضيتان هما نطاق المعاهدة ووسائل التحقق ، وقد نص مشروع الولاية المقدم منا نصا صريحا على هذا الفحص •

ثانيا ، مسألة النطاق • فغرضنا هو التوصل الى معاهدة تنهي جميع التجارب النووية لا التجارب على الأسلحة النووية وحدها ، وان كانت تلك التجارب تثير قلقنا جميعا بطبيعة الحال • ولذا فنحن نرى ان "الفحص الموضوعي" للقضايا المتعلقة بالتفاوض على المعاهدة يجب ان تشمل قضية النطاق •

تالثا ، ان أي اتفاق للحظر الشامل لا تحوي نصا وافيا على الامتثال والتحقق ستكون وثيقة وهمية ، ولا أظن ان أحدا منا يريد وثيقة من هذا النوع ، ولا أظن ان بيننا كثيرين على استعداد للأخذ بها • وعلى ذلك فان مشروع الولاية المقدم منا يحوي أيضا نصا على "الفحص الموضوعي" لقضيتي التحقق والامتثال • كما يتناول مشروعنا فحص الأجهزة التي يلزم انشاوءها لايجادنظام فعال للتحقق ، يكون من بينها شبكة دولية للرصد السيزمي •

ويقال احيانا انه ليس في الوسع التحقق من الحظر الشامل للتجارب • ولننظر في مدى صحة هذا القول • يدعى أحيانا ان من لا يريدون في الواقع الحظر الشامل للتجارب يتخذون من قضية التحقق ستارا يختفون وراءه • ولننظر أيضا في هذا الادعاء •

اننا نحث على اتخاذ موقف بناء من اعتماد هذه الولاية • وليس هناك ما يدعو للشك في الغرض منها أو في امكان تطبيقها عمليا • وقد أثرت من قبل السوءال عن كيف نكون متفقين على هذا الغرض ولا نستطيع مع ذلك ان نتخذ الخطوات العملية الموءدية الى تحقيقه ؟

في حدود فهمي فان الحجة الأساسية ضد مشروع الولاية المقدم من جانبنا انه ليس مطلقا بالقدر الكافي ، وانه لا ينص على اجراء المفاوضات مباشرة • ويجب ان اقول انه اذا كان لهذه الحجة البريق الذي يرتبط بجميع الأقوال القاطعة فان له عيبا جسيما ، اذ انه يتجاهل الحقائق الراهنة ويتغاضى عن عنصر حتمي في عملية توافق الآراء ، ألا وهو الوصول الى حلول وسط •

وأسوأ من ذلك انه اذا استمر هذا الموقف فلن يتحقق شيء بصدد هذه القضية في عام ١٩٨٤، ولا نعتقد ان اتخاذ هذا الموءتمر قرارا كهذا يكون تصرفا يتسم بالمسوءولية • واننا نسأل كيف يمكن لمن يقولون ان غرضهم هو الوصول الى حظر شامل للتجارب ان يرفضوا قرارا هو في الواقع خطوة عملية لتحقيق ذلك الغرض ؟

ولذا فاننا نناشد الوفود الأخرى في هذا الموءتمر ، ونطلب منها ان تفهم مشروع الولاية الذي تقدمنا به في هذا الضوء الواضح والعملي الذي أوضحته • ونطلب ان تسود روح التفاهم والرغبة في الوصول الى حلول وسط - وهي الروح اللازمة لهيئة تعمل بقاعدة توافق الآراء •

وأخيرا فان الموءتمر يعرف ان صياغة مشروع الولاية الذى تقدمنا به تضمنت في داتها قدرا كبيرا من الرغبة في التفاهم والوصول الى حلول وسط • وأود ان أوءكد ذلك للدول غير المتقدمة به •

ولم يكن الوصول الى هذا الحل الوسط أمرا سهلا بل تطلب تحقيقه وقتا • غير انه قد تحقق ، وهو يمثل تقدما حقيقيا وصادقا وجوهريا •

ولا يحور ان ندع دلك التقدم بضيع من أبديبا ، وانى لذلك أناشد تلك الوفود ، التي لا أعنفد ان عددها كبير ، وأناشد من كانت لهم بعض التحفظات على هذا النهج • وأطلب منهم ان يعيـــدوا النظر فى تحفظانهم ، وان ينضموا الى نوافق الآراء بشأن مسروع الولاية هذا •

الرئيس (ترجمة عن الروسية): أسكر ممثل استراليا على البيان الدى أدلى به وعلى الكلمات الرقيقة التى وجهها الى بلادي والى سعب الاتحاد السوفياتى والى شخصي •

وأعطي الآن الكلمة للسفير هرالد روزه ، سفير الجمهورية الديمقراطية الالمانية •

السيد روزه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية): شكرا أيها الرفيق الرئيس •

أود ان أتقدم بورقتي عمل تقدمهما مجموعة من الدول الاشتراكية ، احداهما بشأن البنـــد ١ والأخرى بشأن البند ٢ من جدول الأعمال ، وأود ان أبدي الملاحظات التالية •

أولا ، تحوي الوثيقة CD/522 المعروضة عليكم مشروعا لولاية لجنة تختص بحظر التجـارب النووية • ويقوم هدا المشروع على الاقتراحات الواردة في الوثيقة CD/434 في الفقرة الفرعيـة ٥-١، والمؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٤ • والنص المقدم اليوم قد أخذ في الاعتبار كلا مـن المقـررات التنظيمية التي اتخذها المؤتمر حتى الآن ، وما حدث من تطورات منذ شباط/فبراير • وأود ان أشـير الى تغيير معين على نحو خاص: ففي المشروع المعروض اليوم استعيض عن عبارة "التفاوض على معاهدة لتحريم جميع تجارب الأسلحة النووية" بعبارة "اجراء مفاوضات عملية بغية وضع معاهدة" • وقد وقـع الاختيار على هذه الصيغة نتيجة للتشاور مع وفود عديدة • ونأمل ان تؤدي الى تيسير مهمة الوصـول الى ولاية ملائمة • وان مؤيدي هذه الورقة يكررون عند تقديمها مطالبتهم بأن تبدأ المفاوضات بشـأن تحريم تجارب الأسلحة النووية دون تأخير • وقد دافعت وفود كثيرة عن هذه النقطة بصورة مقنعـة• ولست في حاجة الى تكرار جميع الأسباب الداعية الى اجراء هذه المفاوضات والأسباب التي أدت الى عدم احراز تقدم حتى الآن • واني اذ استمعت بعناية تامة الى البيان الذى ادلى به السفير باتلـر للتوّ ، أتساءل ببساطة كيف يمكن للمرء ان يكون مؤيدا لعقد اتفاقية كهذه ثم يعارض التفاوض ؟

وأود ان يعرف المؤتمر ان مجموعة الدول الاشتراكية مستعدة أيضا للموافقة على الولاية التي اقترحتها مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/520 • فاذا حظي ذلك النص بموافقة المؤتمر فاننا لن نطالـب باتخاذ قرار بشأن وثيقتنا CD/522 رغبة في الوصول الى حل وسط •

ثانيا ، تحوي الوثيقة CD/523 المعروضة عليكم مشروع ولاية فيما يتعلق بالبند ٢ من جـدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع الأسلحة النووية" • وهذا النص أيضا يقوم علـى أساس الفقرة الفرعية ٥ - ٢ من الوثيقة CD/434 بعد استكمال بياناتها من حيث المسائل التنظيميـة والاطار الزمني • ويحوي النص تعديلا آخر أود ان استرعي التفاتكم اليه • فصيغة النص الأصلي هـي "التفاوض بشأن ايقاف سباق التسلح النووي ونزع الأسلحة النووية "اما المشروع المعروض اليوم فينص على "التفاوض للبدء في وضع تدابير عملية لايقاف سباق التسلح النووي ونزع الأسلحة النووية" • وهذه الصيغة تصور بعمق منهج الخطوة بعد خطوة الذى تقترحه مجموعتنا • وفي اعتقادنا ان هذا النهج كفيل بتمهيد الطريق لمعالجة المؤتمر البند ٢ من جدول الأعمال •

ونحن نشعر ، كما تشعر أغلبية الوفود ، انه لم يعد من المقبول ان يحال دون اتخاذ المؤتمر لتدابير مباشرة لوقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع الأسلحة النووية • وأطلب منكم ايها الرفيـق

الرئيس ان يتخذ الموءتمر قرارا عاجلا بشأن مشروعي الولاية اللذين أشرت اليهما • والسبب في طلبنا اتخاذ قرار عاجل بسيط للغاية : فماذا يمكن ان نكسب بالاستمرار في تأجيل اتخاذ قرار بشأن الولاية في الوقت الذي تقترب فيه نهاية الدورة ؟ وانه لمن المحزن ان بعض الوفود عطلت حتى الآن اعتماد الولاية بشأن القضايا ذات الأولوية الرئيسية في جدول أعمالنا • وليس هناك أدنى شك في انه اذا كان من شأن انشاء اللجان ذات الولاية المناسبة ان يخدم أي غرض فان القرارات يجب ان تتخذ في أقرب وقت •

الرئيس (ترجمة عن الروسية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية على البيان الذي أدلى به • وهل هناك أي عضو يطلب الكلمة غير الوفد السوفياتي الذى أعرب عن هذه الرغبة ؟ اذا لم يكن هناك من يطلب الكلمة فاني أودّ ان أدلي بالبيان التالي بوصفي ممثلا للاتحاد السوفياتي •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة عن الروسية) : يودّ الوفد السوفياتي ان يتحدث اليوم عن مسألة كثيرا ما أثيرت في الجلسات العامة للدورة الصيفية لموءتمر نزع السلاح ، وهي مسألة تحريم الأسلحة الكيميائية • غير اني أعتقد ان الجميع يوافقونني على ان مشكلة تحريم الأسلحة الكيميائية لا تحظى بالأولوية القصوى ولا بالأهمية الرئيسية في اطار المشاكل المتعددة المتصلة بالحدّ من سباق التسلح • ونحن ، شأن معظم الوفود وشأن الأغلبية الساحقة من المجتمع العالمي ، نرى ان منع الحرب النووية هو القضية الاولى في سياسات العالم المعاصر • وفي الوقت نفسه فان نزع الأسلحة الكيميائية يمكن ان يلعب دورا ايجابيا في انجاز المهام المتعلقة بالحد من سباق التسلح ونزع السلاح •

ان معظم من تكلموا عن حظر الأسلحة الكيميائية ، أشاروا الى ان ثمة تقدما حققته المفاوضات حول هذه المسألة ، لكنهم أعربوا أيضا عن عدم ارتياحهم لبطء المفاوضات وطبيعتها •

ونحن نشاركهم هذا الشعور • اذ يلاحظ من ناحية ان المفاوضات مستمرة ، ويعترف الوفد السوفياتي بالجهود التي يبذلها رئيس لجنة تحريم الأسلحة الكيميائية السفير أكيوس ومعاونوه• ولكن هذه المفاوضات من ناحية أخرى مازالت بعيدة للغاية عن هدفها النهائي ، بل ربما كان بعدها عن ذلك الهدف قد زاد عما كان عليه منذ عام ونصف عام مثلا •

فما سبب نعرض عملنا لحظر الأسلحة الكيميائية لهذه الحالة ؟

هناك بلا شك أسباب عديدة • لكن هناك في رأينا سببين رئيسيين • وقد أتيحت لنا الفرصة من قبل لنبين ان مشروع الاتفاقية الذى قدمته الولايات المتحدة عرقل المفاوضات حتى من قبل ان يرى النور • ومن الحقائق المعروفة ان عمل اللجنة المخصصة توقف خلال شهور شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/ابريل من هذا العام توقفا يكاد يكون بلا رجعة • ومن الحقائق أيضا ان وفود واحدة من مجموعات الدول لم تبد في ذلك الوقت أدنى قلق بشأن تلك الحالة ولم تدع الى التعجيل بأعمال اللجنة • وليت الأمر اقتصر على ذلك ! فعندما قدمت الولايات المتحدة الامريكية مشروع الاتفاقية في نيسان/ ابريل ، بدا واضحا انها لا تتقدم بمساهمة بناءة في العمل الذى انجز بالفعل فى حنيف ، وانها تعمد الى خلق عدد من المشاكل الجسيمة غير القابلة للحل والتي لم يكن لها وجود من قبل • ومهما حاول الآن وفد الولايات المتحدة ان يضفي على ذلك المشروع ألوانا براقة فان النقطة الأساسية انه لا يساعد على تعرير التفاهم المتبادل بل يؤدي على العكس الى تعميق الخلافات بين الشركاء في المفاوضات

وانه يرجع بالمفاوضات الى الوراء في عدد من المسائل ولاسيما فيما يتصل باجراءات الرصد • وقد استمعنا بطبيعة الحال بعناية الى التوضيحات التي قدمها السفير فيلدر رئيس وفد الولايات المتحدة بشأن كل فرع من فروع المشروع المقدم ، لكن ذلك لم يغير بأي حال نقييمنا العام لهذه الوثيقة • وسوف نتناول ذلك بمزيد من التفصيل في أحد بياناتنا فى وقت لاحق •

وهناك سبب آخر لعدم التقدم بل والتأخر ، وهو ان عددا من الوفود اتخذ موقفا خاطئا فى اعتقادنا ، اذ شرعوا في تعقيد المحادثات وانقال خطاها بالاثارة المستمرة لقضايا جديدة لا يؤثر اغفالها بأي حال على حظر الأسلحة الكيميائية ، ويفقده طابعه الشامل أو يجعله أقل فاعلية • والمشكلة ان هذه القضايا تثير بدورها مسائل جديدة ، وكما يقول المثل الروسى: كلما توغل المرء في الغابة وجد المزيد من الحطب • وعثور الوفود على لغة مشتركة أمر يزداد صعوبة باطراد • والمسائل التي تأتي فى المحل الثاني أو الثالث من الأهمية تزاحم القضايا الأساسية وتدفعها الى الوراء • ويبدو في بعض الأحيان ألا سبيل الى الخروج من هذه الحالة • ونرجو ألا يكون ذلك يحدث عن عمد ، وان كان هذا لا يغير من النتائج •

ونحن نقف بحزم ضد هذا النهج • وبطبيعة الحال فان الاتفاقية المقبلة بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ستكون بالضرورة وثيقة دولية معقدة ، نظرا لغرض الحظر وطبيعته الخاصة • ولكن لا يجوز في الوقت ذاته نسيان اننا نجري مفاوضات سياسية ترمي الى حل مشاكل معقدة من شأنها ان تحدد التنفيذ الناجح للاتفاقية • وعلى كل حال فاننا لن ننجح في فرض تصوراتنا على جميع الاوضاع المتعلقة بسير الاتفاقية ، لأن الحياة تحوي من التنوع ما يفوق كل خيال بشري • ونحن ندعو الى تركيز الاهتمام على العناصر الرئيسية - على القواعد لا الاستثناءات • ولهذا السبب بالذات تنصّ الاتفاقات الدولية بشأن نزع السلاح ، بما في ذلك الاتفاقية التي نقوم حاليا باعدادها ، على تشكيل لجنة استشارية تكلف بمهمة بحث جميع الحالات التي قد تنشأ ، سواء كان في المستطاع التنبؤ بها أو لم يكن • ولذا فاننا نودّ أيضا ان نقدم في بياننا بعض الاعتبارات العامة المتعلقة بعمل هذا الجهاز ذى الأهمية البالغة في الاتفاقية المقبلة •

وقبل ان أتناول الفحوى المحددة للاعتبارات التي نود تقديمها ، أود ان أشير على سبيل المثال الى بعض المسائل التي يبدو لنا انه يمكن ان يعهد بالنظر فيها وحلها الى اللجنة الاستشارية ، وهي في المقام الاول مسائل يبدو واضحا انها ليست ناضجة للحل في الوقت الحالي • ومن امثلتها الاقتراح الذى قدمه وفد أو وفدان وموءداه ان يتضمن الحظر الأساسي الذي تحويه الاتفاقية المقبلة تعهدا من جانب الدول "بألا تقوم بنشاطات أخرى تحضيرا لاستعمال الأسلحة الكيميائية" • ان لدى المشتركين في المفاوضات فكرة واضحة لدرجة أو أخرى عن الالتزامات الأساسية التي سيقبلونها بمقتضى الاتفاقية : وهي عدم انتاج أسلحة كيميائية ، وتدمير المخزونات ، الخ • ولكن ما هي النشاطات الاخرى التي لا يجوز لهم القيام بها ؟ ليست هناك اجابات واضحة على ذلك • وليس في الوسع الفصل مثلا بين أنشطة الاعداد لاستخدام الأسلحة الكيميائية والأنشطة المتعلقة باعداد القوات المسلحة في مجموعها • ومن الواضح انه لم يتحقق أي تقدم نحو الوصول الى اتفاق بشأن هذه المسألة •

أليس من الأفضل ان تكون نقطة الانطلاق ان اللجنة الاستشارية المشكلة من جميع الأطراف في الاتفاقية ، بوصفها مجالا لمناقشة جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية والامتثال لأحكامها ، هي التي يوكل اليها حل جميع المشاكل المحددة ، بما في ذلك المشاكل المشار اليها ، بمجرد ان تتخذ صورة محددة بطبيعة الحال •

ولنأخذ مثالا آخر • كان من المقترحات - التي قدمها وفد الولايات المتحدة الامريكية - اقتراح بأن تحظر الاتفاقية المقبلة مادة كيميائية غامضة ، ركبت خصيصا لمضاعفة تأثير استخدام الأسلحة الكيميائية • وبعد المطالبات الملحّة بتوضيح الأمر ، قيل انه يتعلق بمواد قادرة على أداء دور المذيبات في الأسلحة الكيميائية أو دور العوامل المكثفة القادرة على تغيير لزوجة المواد الكيميائية أو تغيير استقرارها الداخلي ، وقادرة على زيادة قدرتها على اختراق الجلد البشري أو اختراق المرشحات التي تستخدم في الأقنعة الواقية من الغازات التي تصنع من الفحم النباتي ، الخ• ويتضح حتى من هذه القائمة - وفي الوسع بطبيعة الحال توسيعها - ان الامر لا يتعلق بمادة كيميائية محددة بعينها بل بعدد كبير من المواد الكيميائية • والحقيقة انه لم يقدم لنا في هذا الصدد اسم مادة كيميائية واحدة • وعلى ذلك فالمقترح ان بعض المواد المجهولة ينبغي ألا تستحدث أو تنتج أو تخزن وينبغي ان تدمر • فهل يمكن ان يكون ذلك اقتراح جاد ؟ وفي حالة كهذه أيضا ، اذا ظهرت حاجة حقيقية لحل المسألة المذكورة يكون في وسع اللجنة الاستشارية ان تتخذ الخطوات المناسبة •

وبعبارة موجزة ، فنحن نعلق أهمية كبرى على اللجنة الاستشارية ، ونرى ان يعهد اليها والى الاجهزة الفرعية التابعة لها بمهمة القيام في التطبيق بحل أكبر مجموعة من المسائل المتعلقة بالتنفيذ العملي للاتفاقية والامتثال لأحكامها •

ونحن نفترض ان اللجنة الاستشارية ، اذا نظرنا اليها باعتبارها جهازا جماعيا ، سوف تتلقى المعلومات من الدول الأعضاء ، وتحتفظ بها ، وتوزعها ، وفقا لأحكام الاتفاقية ، وتقدم للدول الأطراف بناء على طلبها المساعدة في التشاور فيما بينها ، وتضع توصيات وتحل مسائل تقنية افرادية ، الخ•

ويكون عليها أيضا ان تضطلع بعدد كبير من الواجبات ذات المسؤولية فيما يتعلق بتنفيذ وتنسيق جميع أشكال التحقق • وعلى الأخص فاننا نعتقد ان من الأهمية بمكان ان تضع اللجنة الاستشارية وسائل موحدة للتحقق ، وان تتحقق من التقارير المتعلقة بحالات استخدام الأسلحة الكيميائية • ويجب ان تشمل الاتفاقية أيضا حكما واضحا تقرر اللجنة الاستشارية بموجبه اجراءات ومواعيد عمليات التحقق في مرافق تدمير المخزونات ومرافق انتاج المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية من أجل الاغراض المسموح بها • ويكون عليها ان تدخل في اعتبارها حجم المخزونات وخصائصها، والبيانات المتعلقة بمرافق التدمير ، والمتعلقة بالانتاج المسموح به ، والكثير غير ذلك •

وسيكون من الواجبات ذات الأهمية القصوى في ظل الاتفاقية المقبلة ، وضع تنظيم ملائم للتفاعل العملي بين أجهزة الرصد الدولية والوطنية ، اذ يجب ان يكمل كل منها الآخر ويساعد كل منها الآخر ، لأنه بغير ذلك ، الا اذا استمر المرء تحت وهم وجود "دعوة قائمة في كل وقت" ، قد يتبين ان عمليات الرصد ليست دقيقة • ومن الواضح ان للجنة الاستشارية دورا بارزا تؤديه في هذا المجال أيضا • اذ سيكون عليها ان تعنى حتى بمسائل مثل التدريب الخاص للموظفين الوطنيين ، والقيام بأعمال التفتيش ، واغلاق مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية ، والتصرف في الاختام ، الخ •

والمرجو ان تساعد هذه الاعتبارات في تيسير اعداد الجزء الخاص باللجنة الاستشارية في الاتفاقية المقبلة والتعجيل به •

وأودّ ان استرعي الانتباه فيما يتعلق باللجنة الاستشارية الى أمر في المقام الاول من الأهمية - ألا وهو تشكيل الجهاز الأساسي التابع لها وهو المجلس التنفيذي • ونحن نقترح ان يتألف هذا المجلس من ١٥ عضوا من ممثلي البلدان الأطراف في الاتفاقية ، تقوم اللجنة الاستشارية بانتخاب عشرة

منهم على أساس ان تستمر عضوية كل طرف لمدة سنتين ، وعلى ان يجري استبدال خمسة منهم في كل سنة ، وتخصص المقاعد الخمسة الأخرى للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الأطراف في الاتفاقية •

ويجب ان يعتبر هذا الجهاز في المقام الاول مساعدا على فاعلية الاتفاقية المقبلة ، بضمن الامتثال لمبدأ عدم تعريض أمن أي من الأطراف للخطر •

ومن المسائل ذات الأهمية القصوى ان يحدد اجراء ، يكون مقبولا من جميع الدول الأطراف في الاتفاقية المقبلة ، ينظم اعتماد اللجنة الاستشارية والجهاز التابع لها القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية • وقد قدمت في هذا الصدد اقتراحات عديدة بعيدة المدى ومتنوعة ، ولكنها لم تحظ بردّ حتى الآن • أليس في ذلك ما يدعو للدهشة ؟ فالمسألة معقدة حقا ، لكن لها مع ذلك في رأينا حلا ألا وهو ، كما كان الحال في كثير من المسائل التي برزت أثناء عملية وضع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، الأخذ بنظرة واقعية للأمور • وفي اعتقادنا ان أفضل وسيلة لاتخاذ القرارات هي توافق الآراء • ولكن اذا لم يمكن التوصل الى توافق في الآراء خلال فترات محددة بدقة ، تحسب في بعض الحالات بالأيام وفي بعضها الآخر بالساعات ، فلن تكون هناك في رأينا غير امكانية واحدة عملية - وأكرر القول بأنها عملية - ألا وهي اخطار الطرف أو الأطراف المعنية بآراء كل عضو من أعضاء اللجنة الاستشارية أو المجلس التنفيذي بالنسبة للمسألة المعروضة • وآراء الدول ، عندما توضح بالطريقة التي يقررها القانون الدولي ، ستؤلف في مجموعها بالنسبة لكثير من الدول عنصرا سياسيا هاما يتعذر تجاهله • ويمكن دائما ان تتخذ ، كتدبير أخير ، اجراءات أخرى ينص عليها في الاتفاقية •

هذه بعض الاعتبارات التي يودّ الوفد السوفياتي ان يعرضها على المؤتمر بشأن التفاوض لحظر الأسلحة الكيميائية •

الرئيس (ترجمة عن الروسية): بهذا تنتهي قائمة طالبي الكلمة اليوم • فهل يريد أي وفد آخر ان يأخذ الكلمة ؟ يبدو انه ليس هناك من يريد الكلام ، ولذا اعتزم تعليق الجلسة العامة وان أعقد خلال بضع دقائق جلسة غير رسمية للمؤتمر كما أوضحت قبل افتتاح الجلسة العامة اليوم • وأعلن تعليق الجلسة العامة •

علّقت الجلسة في الساعة ١٣/٢٠ واستؤنف الاجتماع في الساعة ١٦/٠٥ .

الرئيس (ترجمة عن الروسية): يستأنف عقد الجلسة العامة ٢٧٥ لمؤتمر نزع السلاح •

وبناء على طلب مجموعة الـ ٢١ فاني أدعو المؤتمر الآن الى اتخاذ قرار بشأن مشروع الولاية الخاص بهيئة فرعية تعنى بالبند ٣ من جدول الأعمال المعنون "منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة" • ومشروع الولاية هذا وارد في الوثيقة CD/515 ، فهل هناك أي اعتراض على اعتماد هذه الوثيقة ؟ أعطي الكلمة لممثل جمهورية المانيا الاتحادية •

السيد فيغينر (جمهورية المانيا الاتحادية): السيد الرئيس ، اني أتحدث باسم عدد من البلدان من المجموعة الغربية في هذا المؤتمر • وأودّ أولا ان أبدي أسفي لأنه في الوقت الذي لم تنته فيه بعد المشاورات بشأن هذا الموضوع يعرض مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/515 لاتخاذ قرار بشأنه في جلسة رسمية لمؤتمرنا • ولكن لما كان الأمر كذلك ، واستجابة لما طلبتم من ابداء التعليقات ، فاني أود ان أقول ما يلي: في هذه المرحلة لم يمكن جمع أصوات جميع وفود المجموعة

التي أتحدث باسمها لتأييد هذا المشروع بالتحديد • ولكن ليس معنى ذلك ان أيا من الوفود الأعضاء في المجموعة ينتقص من تقدير الأهمية الجوهرية للموضوع ، وان المجموعة لتطلب بالحاح مواصلة التشاور بشأنه بغية الوصول الى نتائج نهائية وأكثر ايجابية •

واني اذ أعبر عن أسفي لاضطراري لابلاغ هذه الرسالة اليكم ، أودّ ان أعرب عن الامتنان ، كما فعلت من قبل في احدى الجلسات غير الرسمية ، للسفير الهندي دوبي وزملائه الذين بذلوا جهودا مرموقة لاختيار العبارات التي قطعت شوطا طويلا في سبيل التعبير عن مجالات اهتمام عدد من الوفود داخل المجموعة •

الرئيس (ترجمة عن الروسية): أشكر ممثل جمهورية المانيا الاتحادية وأعطي الكلمة لممثل الجزائر •

السيد ولد رويس (الجزائر) (ترجمة عن الفرنسية): السيد الرئيس ، الآن وقد دعوتم المؤتمر لاتخاذ قرار بشأن الوثيقة CD/515 المتعلقة بمشروع الولاية المقدم من مجموعة الـ٢١ بشأن اللجنة المخصصة للبند ٣ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، أود بوصفي منسقا لتلك المجموعة ان أبدى بعض الملاحظات •

ان موقف مجموعة الـ ٢١ من مسألة منع الحرب النووية معروف ، وكان من الوثائق التي عبّرت عنه الوثيقة CD/4341 ، وقد تأكّد هذا الموقف مرارا من جانب الوفود المنتمية الى مجموعتنا •

ولذا فليس في نيتي ان أعرض بالتفصيل مرة أخرى الاسباب التي تجعلنا راغبين في ان ينجز مؤتمر نزع السلاح مسؤولياته فيما يتعلق بهذه القضية ويبدأ التفاوض حول التدابير المناسبة والملموسة لمنع الحرب النووية • وانما أودّ ان أؤكد مرة أخرى الأولوية المتقدمة والأهمية التي تعلقها مجموعة الـ ٢١ على مسألة منع الحرب النووية •

ان موقفنا يقوم على الحقيقة التي لا سبيل لانكارها وهي ان أكبر خطر يواجه العالم اليوم هو خطر الدمار بحرب نووية ، وأكرر القول بأنها ستؤدي الى هلاك المتحاربين وغير المتحاربين على السواء•

ومن ثم هذا الاهتمام الرئيسي الذى تعلقه مجموعة الـ ٢١ على التفاوض بشأن التدابير العملية والملائمة لمنع الحرب النووية •

ومجموعة الـ ٢١ على يقين بأن أكثر الوسائل فاعلية لمنع الحرب النووية هي القضاء التام على الأسلحة النووية ، وذلك هدف ستسعى اليه بدأب • ولكن الى ان يتحقق هذا الهدف يتطلب الأمر ان تتخذ على وجه السرعة تدابير ملموسة لمنع الحرب النووية •

السيد الرئيس ، لقد أجرى مسبقوك في مقعد الرئاسة سلسلة من المشاورات غير الرسمية بغية الوصول الى توافق في الآراء يتيح للمؤتمر البدء في التفاوض بشأن هذا البند من جدول الأعمال في لجنة مخصصة لذلك • وقد بذلتم انتم منذ توليكم رئاسة المؤتمر جهودكم من أجل نفس الغرض • ولكن ينبغي للأسف الاعتراف بأن هذه المشاورات لم تنجح • وقد أبدت مجموعة الـ ٢١ طوال عملية التشاور قدرا كبيرا من المرونة بشأن هذه المسألة • فقد اقترحت عددا من الصياغات المختلفة للولاية من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجه الوفود • كما ان المجموعة درست على نحو جادّ ومسؤول جميع الاقتراحات التى قدمتها المجموعات الأخرى بشأن الولاية •

ومن الموءسف انه لا المرونة التي أبدتها مجموعة الـ ٢١ ولا التنازلات التي أضطرت الـــى قبولها من أجل التمكن من الوصول الى اتفاق حول هذه المسألة ، انتهت بتحقيق توافق الآراء. وان عدم التوصل الى نتائج في هذا الوقت الذي لم يعد يفصلنا فيه عن نهاية هذه الدورة غير أسابيع قليلـــة لهو مصدر قلق شديد لمجموعة الـ ٢١ .

ودفعنا ذلك الى ان نطلب من الموءتمر ان يتخذ قرارا بشأن هذه المسألة التي لا نظن اننـــا بحاجة الى تكرار القول بأننا نعلق عليها أهمية كبرى ، وفي اعتقادنا ان الأوان قد آن ليتخذ الموءتمر قرارا يتسم بالمسوءولية ويتمشى مع الأهمية الحيوية للقضية ومع الحاجة الملحّة لتبديد خطر الحـــرب النووية .

ولهذا السبب قدمت مجموعة الـ ٢١ مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/515 ، وقد أعدّ هـــذا المشروع بعناية مع مراعاة موضوعات اهتمام المجموعات الأخرى . ومن مميزاته انه يجعل من الممكـــن النظر في جميع الاقتراحات المتعلقة بالبند ٣ من جدول أعمال الموءتمر .

الرئيس (ترجمة عن الروسية): أشكر ممثل الجزائر ، وأعطي الكلمة لممثل جمهوريـة بلغاريا الشعبية .

السيد قسطنطينوف (بلغاريا): اشكرك أيها الرفيق الرئيس . وأودّ ان أدلي ببعض الملاحظات بوصفي منسقا للمجموعة الاشتراكية فيما يتعلق بالبند موضع المناقشة اليوم. أودّ أولا ان أكـرر الاعراب عن اعتقاد البلدان الاشتراكية بأنه في ظل الخطر المتزايد للحرب النووية تـــرى الأغلبيـــة الساحقة لبلدان العالم ان القضاء على ذلك الخطر هو الأولوية السياسية الأولى . وقد أكدت ذلـــك بوضوح الجمعية العامة في دورتها الأخيرة . وفي هذه الظروف فان موءتمر نزع السلاح في وضع فريـــد يتيح له المساهمة في صياغة التدابير العملية المناسبة لمنع الحرب النووية ، وينبغي له ان يفعـــل ذلك .

وقد دعمت البلدان الاشتراكية موقفها في هذا الصدد بوثائق عمل تفصيلية وقائمة على أســاس ملموس ، وبممارسة قدر كبير من المرونة في السعي للوصول الى ولاية مقبولة من الأطراف المختلفـــة . وينبغي ان أقول أيضا اننا لا نستطيع ان نقبل ، في ظل الوضع الدولي المتفاقم ، ترك مسألة منع الحرب النووية ليستخدمها البعض وسيلة لتضييع الوقت بينما تمضي برامجهم للتسلح النووي بلا توقف .

وأودّ ان أعيد للأذهان أمرا حدث في نهاية الجزء الاول من دورة السنة الحالية ، واني هنـــا أقتبس من البيان الذي أدلى به ممثل الهند المحترم "اننا اذا لم نتمكن من اتخاذ قرار خلال الاسبـــوع الاول من استئناف دورة الموءتمر فلن يبقى لدينا وقت كاف بين ذلك التاريخ وموعد اعداد التقرير للموءتمر حتى يتمكن من اجراء مناقشة جادة حول الموضوع من مختلف الزوايا ، وهي مناقشة طال أمد انتظارها". وكان حديثه هذا بشأن البند ٣ . ولن أبدي أي تعليق من جانبي ، لأن هذا البيان ليس في حاجـــة الى تعليق . وقد كان هذا البيان صحيحا في ذلك الحين ، أما وقد أصبحنا الآن في نهاية شهر تموز/ يوليه فان له مبررا أكبر .

ولذا فمما يدعو الى بالغ الأسف ان الوفود الغربية حالت مرة أخرى دون امكانية اتخـــاذ قرار معقول بشأن مسألة حيوية . أما بالنسبة للوثيقة المعروضة علينا ، CD/515 ، فـــان البلـــدان الاشتراكية ترى أنها يمكن ان توافق على ولاية كهذه ، وان كانت ترى أنها تمثل الحد الأدنى للولاية اللازمة لفريق أو لجنة مخصصة تتناول مسألة بالغة الأهمية هي مسألة منع الحرب النووية .

الرئيس (ترجمة عن الروسية): أشكر ممثل جمهورية بلغاريا الشعبية ، وأعطي الكلمة لممثل الصين •

السيد كيان جيادونغ (الصين) (ترجمة عن الصينية): السيد الرئيس ، يودّ وفد الصين أيضا ، بوصفه طرفا مستقلا ، ان يدلي ببضع كلمات حول هذه القضية •

ان منع الحرب النووية مسألة تهم جميع شعوب العالم وكانت دائما من البنود التي لها الأولوية في جدول أعمالنا • ومنذ بدأ الجزء الربيعي في دورتنا هذا العام أجرت الوفود مشاورات متعددة وبذلت جهودا دائبة لانشاء الأجهزة الفرعية المناسبة • واتخذت مجموعة الـ ٢١ في هذه العملية موقفا ايجابيا يستحق الثناء بوجه خاص ، كما يظهر من البيانين اللذين أدلى بهما سفير الهند المحترم • ومشروع الولاية الذى اقترحته المجموعة في ١١ تموز/يوليه (CD/515) يبين مرة أخرى مدى مرونتها واستعدادها للتفاهم • وليس من الصعب ان يتبين المرء ان الولاية ذات طابع عام للغاية وأنها تراعي آراء جميع الجوانب • وقد لاحظنا ان مجموعة البلدان الغربية بذلت جهودها أيضا وأوضحت انها ستقدم مشروعا خاصا بها • ومن المؤسف اننا لم نره حتى الآن •

لقد وجه الوفد الصيني دائما اهتماما كبيرا لمنع الحرب النووية ودعا الى تشكيل الأجهزة الفرعية المناسبة • وفي اعتقادنا ان الولاية التي تقترحها مجموعة الـ ٢١ معقولة وبنّاءة ، ولذا فاننا نؤيدها ، ونعتقد أنها تصلح أساسا للاتفاق • ومازلنا نأمل ان تبدي الأطراف الأخرى أيضا روح التعاون والتفاهم اللازمة وان تنظر في هذا المشروع بعين التأييد حتى يتمكن المؤتمر من تشكيل لجنة مخصصة لمنع الحرب النووية دون مزيد من التأجيل •

الرئيس (ترجمة عن الروسية): أشكر ممتل الصين ، وأعطي الكلمة لممثل بلجيكا •

السيد نوارفاليس (بلجيكا) (ترجمة عن الفرنسية): أودّ ان أعبر أنا أيضا عن الأسف اليوم وذلك ، قبل كل شيء ، لأننا لم نتمكن من الوصول الى اتفاق على نص لولاية لجنة لمنع الحرب النووية • ولابدّ انكم تعلمون ان وفدنا يشعر بأسف أعمق لأنه لعب دورا ايجابيا في الجهود التي بذلت للوصول الى حل يقبله الجميع • وأعتقد انه يجوز القول عند هذه النقطة ان ما أبدته بعض الوفود من مرونة وسعة أفق وحرص على انجاز العمل ، ولاسيما ، الوفود المنتمية الى مجموعة الـ ٢١ وخاصة المتحدث باسمها في المسائل المتعلقة بمنع الحرب النووية السفير دوبي ، وكذلك المتحدث باسم مجموعة الـ ٢١ فى شهر تموز/يوليه ، تستحق الاطراز ، لا للاشادة بعمل تم في الماضي بل لأني أعتقد أنها تمثل ضمانا للنجاح في المستقبل • ومازلنا على ثقة من ان مؤتمر نزع السلاح سيتمكن عاجلا أو آجلا من ان يعالج من خلال لجنة وبشكل منهجي المسائل المتعلقة بمنع الأسلحة النووية وجميع القضايا المرتبطة بها •

الرئيس (ترجمة عن الروسية): أشكر ممثل بلجيكا • واذا لم يكن هناك من يطلب الكلمة فاني أودّ أن أدلى بالبيان التالى • بالنظر الى البيانات التي أدلي بها للتوّ ، ينبغي لي ان أعلن بوصفي رئيسا للمؤتمر انه ليس هناك في الوقت الحالي اتفاق فى الرأي على اعتماد مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/515 .

والآن أدعو المؤتمر الى اتخاذ قرار بشأن مشروع الولاية الخاص بالجهاز الفرعي المشار اليه فى البند ١ من جدول الأعمال والمعنون "حظر التجارب النووية" والمقدم من مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/520 • وأعطى الكلمة لممثل الجزائر •

السيد ولد روبس (الجزائر) (ترجمة عن الفرنسية): السيد الرئيس ، أعتـــــدر لاضطراري الى العودة الى الوراء قليلا قبل ان أتناول بند جدول الأعمال الذي أشرتم اليه ، حتى أدلـــي ببيان موجز للغاية باسم مجموعة الـ ٢١ للتعبير عن مشاعرنا بسأن عدم التوصل الى اتفاق الآراء الـــذي أشرتم اليه للتو • واني أدلي بهذا البيان نيابة عن مجموعة الـ ٢١ •

"ان مجموعة الـ ٢١ عندما تقدمت بمشروع ولاية يراعي اهتمامات المجموعات والوفـود الأخرى ، لم يكن يدفعها الى ذلك غير الرغبة في تمهيد الطريق للوصول الى توافق في الآراء كان من شأنه ان يمكننا من تشكيل اللجنة المخصصة للبند ٣ من جدول الأعمال •

لكننا لسوء الحظ مضطرون الى ملاحظة ان هذا لم يحدث ، ونحن الآن نحيط علمـــا مع الأسف الشديد بكون توافق الآراء لم يتحقق بشأن هذه القضية ، على الأقلّ في الوقـــت الحاضر •

فمرة أخرى يحال بين المؤتمر وبين أداء ولايته بوصفه الهيئة الوحيدة متعـــــددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح • ومن الواضح ان ذلك لا يمكن الاّ ان يدفعنا الى القلـــق والشعور الشديد بخيبة الأمل •

وان مجموعة الـ ٢١ لتعرب عن أملها في ان الوفود التي لم تتمكن من قبول شـــروط الولاية ستعيد النظر في موقفها ، وتكرر المجموعة ، وهي التي أبدت قدرا كبيرا من المرونـة في طوال المشاورات ، أنها ستكون دائما على استعداد للسعي الى الوصول الى توافق فـــي الآراء حول هذه القضية •

ان مجموعة الـ ٢١ قد أكدت دائما أهمية والحاح قضية منع الحرب النووية ، ومازالت تعتقد ان انشاء لجنة مخصصة ذات ولاية مناسبة هو أفضل وسيلة تتيح للمؤتمر الاضطـــــلاع بالمفاوضات حول التدابير الملائمة والملموسة الكفيلة بتبديد خطر الحرب النووية" •

الرئيس (ترجمة عن الروسية): أشكر ممثل الجزائر • وانتقل الآن الى الوثيقـــــة CD/520 التي نظرنا فيها هذا الصباح في الجلسة غير الرسمية • هل هناك اعتراض على اعتمـاد هـذه الوثيقة باعتبارها ولاية للهيئة الفرعية للمؤتمر بشأن البند ١ من جدول الأعمال ؟ أعطي الكلمة لممثـل الجزائر •

السيد ولد رويس (الجزائر) (ترجمة عن الفرنسية): السيد الرئيس ، في أثنـــــاء الجلسة العامة المعقودة يوم ١٩ تموز/يوليه طلبت مجموعة الـ ٢١ كما أشرتم الى ذلك للتوّ اتخاذ قرار بشأن مشروع ولاية اللجنة المخصصة للبند ١ من جدول الأعمال الذي عمم بالوثيقة CD/520 •

ونظرا الى انه قد قدم في هذا الصباح مشروعان آخران بشأن هذا البند ذاته ، ونظـــــرا للبيانات التي استمعنا اليها هذا الصباح ، فان مجموعة الـ ٢١ على استعداد ، ابداء لمزيـــد مـــن المرونة ، للموافقة على تأجيل اتخاذ المؤتمر قراره بشأن الوثيقة CD/520 الى حين عقد الجلسة العامة المقبلة ، وذلك افساحا للمجال لاجراء مشاورات ، وباعتبار ان هذا هو التأجيل الأخير ، لما لهـــذا القرار من صفة الاستعجال • وتلاحظ مجموعة الـ ٢١ بالارتياح استعداد مجموعة الدول الاشتراكية لعـــدم الاصرار على الولاية الواردة في الوثيقة CD/522 اذا اعتمد المؤتمر المشروع الوارد في الوثيقة CD/520 .

الرئيس (ترجمة عن الروسية): أشكر ممثل الجزائر وأعطي الكلمة لممثل استراليا •

السيد بتلر (استراليا): شكرا جزيلا يا سيادة الرئيس • لقد طلبت الكلمة لأعبر على الفور عما يشعر به وفدي من امتنان ، وأعتقد اني أستطيع ان أقول نفس القول باسم الوفود الثمانية الأخرى التي أتحدث باسمها هذا الصباح • فنحن طلبنا فعلا مزيدا من الوقت من اجل التشاور وزميلي الموقّر ممثل الجزائر قد وافق على ذلك •

وأودّ أيضا ان أسجل ان وفدي أحاط علما بالتأكيد باقتراحكم الحكيم أثناء الجلسة غير الرسمية بأن نجري المزيد من المشاورات ، وأعتقد أنكم قلتم أنها مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف حول هذه القضية ، واني على ثقة من ان وفدي والوفود الأخرى التي تحدثت باسمها هذا الصباح يسعدها للغاية ان تشترك في عملية المشاورات هذه •

الرئيس (ترجمة عن الروسية): أشكر ممثل استراليا ، وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية •

السيد روزه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية): سأتحدث بايجاز شديد ، واني أعترف بشيء من التردد ان مجموعتنا على استعداد للموافقة على فكرة التأجيل فيما يتعلق بالولاية الخاصة بالبند ١ حتى يوم الخميس المقبل ، ولكننا نرجو بشدة ان يكون هذا آخر موعد •

الرئيس (ترجمة عن الروسية): أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية على بيانه ، وأعلن بناء على ذلك ان النظر في مشروعات الولاية المقدمة من مختلف الوفود بشأن البند ١ من جدول الأعمال مؤجل الى يوم الخميس ، وعند ذلك سنتخذ القرارات اللازمة • وأرجو ان تجري الوفود المعنية مشاورات مثمرة • واذا لم يكن هناك وفد آخر يطلب الكلمة فاني اعتزم تأجيل الجلسة العامة ، وتعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح فى يوم الخميس ٢٦ تموز/يوليه الساعة ١٠/٣٠ صباحا وتؤجل الجلسة العامة •

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠